

أثر تطبيق أنظمة الإقتصاد الرقمي في تطوير أداء تعاملات قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية

محمد إبراهيم السيد إمام^(١) - إيمان أحمد هاشم^(٢) - السيد محمد الهريبطي^(٣)
ناهد محمود عنوس^(٤)

(١) شركة النيل للمجمعات الإستهلاكية (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٣) كلية الحاسبات
والمعلومات، جامعة عين شمس (٤) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

المستخلص

استهدفت الدراسة التركيز على دور الأنظمة الإقتصادية الرقمية بمختلف وسائلها وأدواتها في تطوير أداء تعاملات وأنشطة القطاعات الحكومية، خاصة قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية كواحد من أهم وأكبر القطاعات الحكومية وأكثرهم تعاملًا مع كافة شرائح المجتمع المصري. وأعدمت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة قوامها (٣٠٠) مفردة من العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية واستخدم الباحثون الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر طردي ودال احصائياً لتطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي على تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية، وكذلك وجود أثر طردي ودال احصائياً لتطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد على تطوير إجراءات تقديم الخدمات بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية، كما أن هناك أثر طردي ودال احصائياً لتطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي على تطوير ثقافة أداء التعاملات بالقطاع.

وقد خلصت الدراسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج إلى ضرورة العمل على زيادة ثقافة التعريف ومبادرات التوعية عن فوائد المنصات والأدوات الرقمية لكافة المتعاملين معها بمختلف الوسائل الممكنة مع العمل على تحسينها وتوسيع نطاق خدماتها مع تبسيط إجراءات وخطوات التعامل معها، وكذلك متابعة تنفيذها وإجراء الاستبانات لمعرفة الآراء عنها، مع ضرورة النظر في تقييم النتائج والمقارنة بينها قبل وبعد التنفيذ، والوضع في الإعتبار المعايير

والظروف الاجتماعية والبيئية للمجتمع المصري عند استخدام التقنيات والأدوات والتطبيقات الرقمية.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، البيئة الرقمية، تطوير الأداء

المقدمة

يتسم التطور التقني في تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات بالسرعة المذهلة بما يقدمه من حلول وآليات فعالة في أداء مهام معظم الوظائف الاقتصادية والمتطلبات المعيشية لأي فرد أو كيان دون التقيد بالظروف الزمانية والمكانية له. وكذلك الانتشار السريع في وسائل تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، واستخدام الوسائط الإلكترونية كالمبيوتر والهواتف المحمولة وماكينات الدفع الذكية، وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وظهور نوع جديد في الاقتصاد وهو ما يطلق عليه بالاقتصاد الرقمي، أو إقتصاد المعرفة والمعلومات، حيث عصر الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد.

حيث أصبح الكمبيوتر وأنظمة الإتصال الرقمية كالهواتف الذكية في المستقبل القريب والقريب العاجل وسيلة الإتصال بدلاً من الورقة والقلم، وسيكون مصدراً جيداً بل هو المتاح الوحيد للحصول على المعلومات، بعدما تقلص دور الكتاب لمحدوديته في تقديم المعلومة التفاعلية المناسبة (إبراهيم عبدالوكيل، ٢٠٠٠، ص ١٨).

فالإقتصاد الرقمي هو من أهم سمات إقتصاديات الدول المتقدمة في العصر الحديث، حيث أصبحت إقتصاديات الدول تقاس في تطورها على مدى توجهه نحو رقمنة تعاملاتها وميكنة خدماتها، أي ما يعرف بالإتجاه نحو التحول إلى الإقتصاد الرقمي أو الإقتصاد المميكن، وهذا من خلال الإعتماد على الأدوات والوسائل الرقمية والأنظمة والتقنيات

التكنولوجية والماكينات الإلكترونية فى تنفيذ متطلبات وتعاملات الحياة اليومية (فريد النجار، ٢٠٠٧، ص ٢٥).

وكان من الضرورى التعرف على مدى الجدوى من تطبيق تلك المنظومة الإقتصادية الإلكترونية التى تقلل من الوقت والجهد وتحافظ على الموارد المتاحة فى أداء تعاملات وأنشطة القطاعات الحكومية، وأيضا معرفة مدى كفاءتها وفعاليتها وقدرتها فى التعامل مع المشكلات الإقتصادية والإدارية والبيئية التى يعانى منها المجتمع المصرى وطرحها ومناقشتها من خلال التعرف على كيفية توظيف الحلول الذكية لعلاج تلك المشكلات.

وكذلك التركيز على دور الأنظمة الإقتصادية الرقمية بمختلف وسائلها وأدواتها وما توصلت إليه الدولة المصرية فى اللحاق ومواكبة ذلك التطور التكنولوجى السريع الذى يدور حول العالم من خلال إلقاء الضوء على استخدام تلك التقنيات والأدوات الرقمية فى أداء تعاملات وأنشطة القطاعات الحكومية، خاصة قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية كواحد من أهم وأكبر القطاعات الحكومية وأكثرهم تعاملًا مع كافة شرائح المجتمع المصرى، بهدف العمل على تطوير الأداء الحكومى وزيادة الإنتاج والدخل القومي ومن أجل إستدامة التنمية للموارد المتاحة ومواجهة التقلبات والتغيرات الإقتصادية المفاجئة ودعم إتخاذ القرارات السليمة وكذا تحسين إجراءات تقديم الخدمات الحكومية بأقصى كفاءة وبأقل وقت وجهد مع عرض كافة البيانات والمعلومات بمصدقية وشفافية وتوفير الضمانات لحمايتها، وذلك بناء على ما توفره البيئة الرقمية من أدوات وتقنيات تكنولوجية متطورة فى تحقيق الأهداف المرجوه من الإستعانة بها.

مشكلة الدراسة

ظهرت مشكلة الدراسة من خلال الرغبة في معرفة مدى أهمية الوسائل والأدوات التي توفرها نُظُم بيئة الإقتصاد الرقمي بمفاهيمه الحديثة، والحلول والبدائل التي تنتجها تلك الأنظمة الإقتصادية الرقمية في أداء تعاملات الوحدات الحكومية وإدارة أعمالها وأنشطتها بصفة عامة، وكذا معرفة أثرها على قطاع التموين والتجارة الداخلية بصفة خاصة ومدى انعكاس ذلك من ايجابيات وسلبيات للتطور الرقمي وأثره على المواطنين محدودي الدخل والمستفيدين من هيكل الدعم الغذائي التي توفره الدولة لهم من خلال بطاقات التموين الذكية (حصاد قطاع وزارة التموين، ٢٠١٤-٢٠٢٠).

وقد ركزت الدراسة على تحديد مدى الجدوى من إستخدام تقنيات البيئة الرقمية الذكية في تطوير الأداء الحكومي ودعم إتخاذ القرارات السليمة بالقطاع الحكومي، وتقييم مدى جدوى وكفاءة الأساليب الفنية المرتبطة بالتحول الرقمي لتعاملات قطاع التموين والتجارة الداخلية.

تساؤلات الدراسة

١. ما إمكانية الإعتماد على وسائل وأدوات البيئة الرقمية الذكية في إدارة و أداء مهام القطاعات الحكومية، والإعتماد عليها في استراتيجيات إتخاذ القرار السليم؟
٢. ما إمكانية إستخدام الأنظمة الرقمية كأداة في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ومكافحة تفشي الأمراض والأوبئة؟
٣. ما المشكلات المرتبطة بالتحول الرقمي بالنسبة لمنظومة الدعم محل الدراسة؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى..

1. معرفة مدى أهمية تفعيل البيئة الرقمية بالقطاعات الحكومية وخصوصا قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية كواحد من أهم القطاعات الإقتصادية بالدولة، وكيفية معالجة بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري، من أجل تطوير الأداء الحكومي وزيادة الإنتاج والدخل القومي ودعم إتخاذ القرارات السليمة باستخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة.
2. وضع معايير ومقترحات لكيفية تقييم وقياس أثر تفعيل البيئة الرقمية الذكية في تطوير أداء التعاملات والأنشطة والخدمات الحكومية بالتطبيق على قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية كوحدة حكومية من وحدات الجهاز الإداري للدولة.

أهمية الدراسة

أولا: الأهمية العلمية:

- (1) إبراز أهمية أنظمة الإدارة الإلكترونية الحديثة في تطوير جودة وكفاءة وفاعلية الأداء الإداري الحكومي.
- (2) إبراز الفرص التي تطرحها تقنيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتي يمكن أن تصطبح معها مخاطر مثل مخاطر القرصنة الرقمية أو مخاطر الأعطال والتلف أو مخاطر عدم الصيانة، مع ضرورة التنويه على استمرار العمل على تطوير تلك المنظومة الإلكترونية بشكل مستمر وبما يتناسب مع التطور التكنولوجي المتسارع.
- (3) إن دخول تقنيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية يجعل منها وسيلة ذات مساهمة بالغة الأهمية في تحقيق

335 المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الأهداف الإنمائية للدولة، ولكن في نفس الوقت وجب عدم التغاضي عن دراسة ومعرفة أثر تطبيق ذلك على الفرد أو المواطن نفسه، وهو المتعامل والمستهدف الأساسي من تفعيل تلك المنظومة.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. الوقوف على المشكلات والمعوقات الموجودة فعلياً وتحليلها لوضع مقترحات لعلاجها.
2. التعرف على مدى مساهمة الإقتصاد الرقمي ونظم البيئة الرقمية في تطوير المعرفة و رفع كفاءة الأداء للقطاعات الحكومية محل الدراسة بما يمكنها من المساهمة الإقتصادية والإجتماعية والعلمية والإدارية بشكل تنموي وفعال.

مصطلحات الدراسة

1. **البيئة الرقمية Digital Environment** : هي بيئة الأعمال الإلكترونية التي تتم فيها أداء الأنشطة والتعاملات والخدمات وتبادل البيانات والمعلومات داخل محيط بيئة العمل أو المجتمع من خلال وسائل إتصال وتواصل رقمية وتكنولوجية وأساليب تقنية تفاعلية. Sioe T Mak(2015)
2. **التعاملات الرقمية Digital Dealings** : وفقا لقانون المعاملات الإلكترونية فإن المعاملات الإلكترونية هي عبارة عن كل أشكال المعاملات التي تتم بواسطة إتصال إلكتروني.
3. **وزارة التموين والتجارة الداخلية**: هي وزارة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي لمصر.
4. **منظومة الدعم في مصر The Tamween Food Subsidy System in Egypt** :

نظام دعم الغذاء في مصر (Egypt's food subsidy system FSS) هو برنامج الإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ ثم تحول إلى برنامج أساسي لشبكة الأمان الاجتماعي

المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢ 336

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وتوفير الغذاء والسلع الأساسية بأسعار معقولة مدعومة، وتنعكس أهميتها في الكم الهائل من الموارد العامة من الناتج القومي المخصصة لدعم المواد الغذائية (Mustafa (Abdalla, p.107, 2017)، وتشتمل منظومة الدعم على برنامج الخبز (BB) Bread Points System ، وبرنامج البطاقات التموينية (Ration Cards System (RCs).

فروض الدراسة

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- 1) لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي وبين تطوير أداء قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية.
- 2) لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة الإقتصاد الرقمي، وتطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية.

الدراسات السابقة

- نظراً لتنوع إهتمامات وإختلاف إتجاهات تلك الدراسات السابقة فقد تم تصنيفها إلى :
- أ- دراسات أهتمت بعلاقة الأنظمة الإقتصادية الرقمية بالتطوير الإداري.
 - ب- دراسات أهتمت بعلاقة الميكنة الرقمية بأداء تعاملات قطاع التموين والتجارة الداخلية من خلال منظومة الدعم الغذائي.

(أ) دراسات أهتمت بعلاقة الأنظمة الإقتصادية الرقمية بالتطوير الإداري:

دراسة المغربي (٢٠٠٤): هدفت إلى تحديد متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لتقديم الخدمة بميناء دمياط وأنتهجت الدراسة المنهج الوصفي حيث أستخدمت الإستبيان كأداة لجمع المعلومات، وقد توصلت إلي وجود إتجاهات إيجابية لدى العاملين بمختلف الأجهزة العاملة

337 المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

بميناؤ دمياط نحو الإعتماؤ على أساليب وتقنيات الإدارة الإلكترونية. دراسة (Austin and Bosk(2007): هؤفت إلى قياس أؤاء التطبيق الإلكتروني UCD(Universal Credentialing DataSource) وهو تطبيق رقمي غير هاءف للربح كواؤ من سبل التبسيط الإداري، ومؤى إسهامه في تخفيض الوقت والجهد المرتبطين بعملية جمع بيانات الترخيص التقليدية للأطباء، وأصحاب المهن الصحية، وقياس التكاليف المصاحبة لهذا التطبيق ومنافعه، وتوصلت الدراسة إلى أن التطبيق المذكور نجح إلى أؤ بعيد بخفض الأعباء الإدارية المرتبطة بمنح التراخيص، وينبغي أن يضع صناع القرار في إعتبارهم ضرورة توسيع استخدامات التطبيق وذلك لتلبية إحتياجات الفئات المختلفة من أصحاب المهن الصحية. دراسة المصري (٢٠١٤): وهؤفت إلى قياس مؤى توافر متطلبات تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية بوزارة التعليم العالي في مصر، وأستخدمت الإستبيان لجمع البيانات، ومن أهم النتائج أنه تم التعرف على مفهوم الحكومة الإلكترونية وكذا مفهوم جودة الخدمة. دراسة ناصح (٢٠٢٠): تعرضت لإرتباط مفهوم التحول الرقمي بتقشي وباء كورونا المستجد الذي أؤر على معظم القطاعات الاقتصادية وأؤى انتشاره إلى إتخاذ الؤول بعض الإجراءات الاستثنائية، وتزايد الإعتماؤ على الوسائل الإلكترونية لإنجاز المهام من المنزل، وأعمؤت الدراسة على عؤء من المؤشرات والنماؤج الإحصائية التي يمكن من خلالها قياس التطور الرقمي في مصر. دراسة حنفي (٢٠٢١): هؤفت إلى إبراز أهمية تفعيل البيئة الرقمية بالقطاع الحكومي، وخاصة بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكذلك الإستبيان في جمع وتحليل البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أنه لاؤب من توافر البيئة الرقمية بالجهاز الإداري والقطاع الحكومي، حيث تزداد القدرة على دعم إتخاذ القرارات السليمة.

(ب) دراسات أهتمت بعلاقة الميكنة الرقمية بأداء تعاملات قطاع التموين والتجارة الداخلية
من خلال منظومة الدعم الغذائي :

دراسة جادالله وآخرون (٢٠١٤): هدفت إلى تقديم إقتراحات لتطوير منظومة الدعم الغذائي في مصر وتحسين طرق إستهداف الأسر المستحقة للدعم، وأستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتوصلت إلى أن التخلص من الفئات غير المستحقة للبطاقات التموينية أسهل من تضمين كل المستحقين لنظام الدعم، كما أوصت الدراسة بضرورة الأخذ في الإعتبار النطاق الجغرافي في تحديد المستحقين للدعم.

دراسة Yuko(2018) : هدفت إلى رصد التغيرات في برنامج دعم الغذاء بمصر خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥، وتوصلت إلى أن نظام الدعم الشامل يقدم شبكة أمان لعدد كبير من المواطنين ذوي الدخل المحدود ولكنها أوضحت أن برنامج دعم الغذاء يعاني من عدم إستهداف المستفيدين بشكل كامل وكذلك تسرب وإهدار المواد المدعومه خاصة القمح، كما أشادت بعمليات التطوير لمنظومة الدعم خلال عام ٢٠١٤ من خلال تطوير قاعدة بيانات المستفيدين وإدخال البطاقات الذكية والبرامج الأخرى مثل التحول للدعم النقدي المشروط، ولكن لم توضح مشكلات البطاقات الذكية ومشكلات منظومة عمل الدعم الإلكترونية.

دراسة محمود (٢٠١٩): هدفت إلى إقتراح مجموعة من الضوابط من أجل زيادة فاعلية الدعم النقدي المشروط وكذلك تقييم للمنظومة الحالية للدعم مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي. كما أقرحت مجموعة من الآليات من شأنها تطبيق منظومة الدعم في ضوء بعض الخبرات الدولية كالبرازيل والمكسيك وماليزيا والولايات المتحدة.

تعقيب الباحثون على الدراسات السابقة :

يهتم الباحثون من خلال الدراسة الحالية إلى التركيز على نقاط محددة لم يتم تناولها في الدراسات السابقة الأخرى فقد أتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على مزايا وفوائد الاعتماد على الأنظمة الإقتصادية الرقمية فى إدارة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن، وكذلك ركزت على أوجه القصور والمعوقات التى تواجه فاعلية تطبيق تلك المنظومة الإلكترونية. وأتفقت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية عن مدى الجدوى من تفعيل وتطبيق البيئة الرقمية خاصة فى مجال العمل الحكومي الغير هادف للربح.

ولكن، لم توضح أي من الدراسات السابقة الآثار الفعلية للبيئة الإقتصادية الرقمية على مطبقها وكذلك على المتعامل والمتفاعل معها، ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى المرجوه من تفعيلها وتطبيقها سواء على البيئة أو الإقتصاد أو المجتمع أو الفرد، ولم تقدم مؤشرات دالة تعبر بحقيقة عن مدى إحتواء القطاعات الحكومية للبيئة الرقمية أو توضح مدى إندماج تلك القطاعات فى بيئة الإقتصاد الرقمية. وأيضا لم تقدم حلول أو طرق لعلاج أو تقليل تلك الفجوة بين المزايا والمعوقات والمخاطر للبيئة الرقمية بشكل فعال من خلال تحديد الأطر والشروط والمعايير الأمثل، خاصة عند إستهداف الفئات المستحقة للدعم الغذائي. ولتغطية تلك الفجوة البحثية، لذا أعتى الباحث بالتدقيق فى الدراسة الحالية والبحث عن مؤشرات حقيقية تدل عن مدى إندماج العمل الحكومي فى البيئة الإقتصادية الرقمية الذكية، وتوضح نقاط القوى ومواطن الخلل والضعف فى الإعتدال على أنظمة وأدوات البيئة الرقمية فى إنفاذ التعاملات الحكومية وإدارة وتطوير أداء منظومة الدعم الحكومي، وكذلك لنستبين مزايا وإيجابيات ومعوقات وسلبيات ومخاطر تفعيل البيئة الرقمية على بيئة عمل منظومة حكومية هامة تشغل قضاياها تفكير المجتمع المصري، مع تقييم أثر تطبيقها على القطاع الحكومي

وكذا المتعاملين معه، وتقديم المقترحات لتعظيم أوجه الإستفادة، وذلك مع إبداء التعقيبات والتعليقات الحيادية والتي أيضا تعتمد على الدراسة التطبيقية الحالية.

الإطار النظري للدراسة

تمهيد: تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للإقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كُتب حول مفهومه ما يلي:

١. تعريف (فريد النجار ٢٠٠٧ ص ٢٥): يقصد بالإقتصاد الرقمي " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communications Technology (ICT) من جهة، وبين الإقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والغمورية للمؤشرات الإقتصادية لجميع القطاعات والقرارات الإقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما".

٢. تعريف (Don Tapscott, 1995,p.6): مصطلح الإقتصاد الرقمي يشير إلى " مجموعة الأنشطة الإقتصادية القائمة على مليارات الاتصالات اليومية عبر شبكة الإنترنت، والتي تجرى بين الأشخاص مع بعضهم أو مع الشركات أو مع الأجهزة والآلات، وينتج عن ذلك تبادل عدد ضخم من البيانات والمعلومات بما يمكن من ممارسة الأنشطة الإنتاجية والخدمية".

٣. تعريف (ديلويت ٢٠٢٠): وهناك تعريف آخر للإقتصاد الرقمي حددته شبكة ديلويت العالمية، المتخصصة في تقديم الخدمات الإستشارية، بأنه "هو نشاط إقتصادي يربط بين ملايين الناس والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات يوميا عبر الإنترنت، ويعتبر الإتصال فائق السرعة هو العمود الفقري للإقتصاد الرقمي، بما

يعني استمرار الزيادة في الإتصال بين الناس والمؤسسات والآلات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وإنترنت الأشياء".

- **مما سبق أستخلص الباحثون إلى أن مفهوم الإقتصاد الرقمي هو:** " ذلك النشاط الإقتصادي الناتج عن تفاعل العنصر البشري مع البيئة الرقمية المتكاملة، بما تحويه من أجهزة وآلات وتطبيقات تكنولوجية وأنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة، وجميعها متصلة كوحدة واحدة من خلال شبكة المعلومات العنكبوتية (شبكة الأنترنت)؛ مما ينتج عن هذا التفاعل نقل البيانات والمعلومات بسهولة ويسر وسرعة فائقة مع توفير الوقت والجهد والمال، وكذلك ممارسة الأنشطة اليومية الأخرى مثل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتجارية والصناعية والإجتماعية بشكل أكثر تميزا ورفاهية للعنصر البشري فى الإبداع والإبتكار".

النظم الرقمية والمنظومة البيئية :

لا شك أن نُظم وتطبيقات الإقتصاد الرقمي ساهمت بدور رئيسى فى التقليل من ظاهرة التلوث البيئى الناتجة عن التخلص من النفايات الصلبة مثل الأوراق و الملفات، وتحويل تلك المعاملات الورقية الى تعاملات رقمية وممكنة تقلل من التلوث البيئى الناتج عن تلك المخلفات الورقية كما يسهل الاحتفاظ بأرشيف لتلك البيانات والمعلومات فى صورة ممكنة صغيرة الحيز والتخزين للغاية، كما كان للأنظمة الرقمية بمختلف أدواتها وتقنياتها دور كبير فى مكافحة إنتشار الأوبئة والأمراض التى تهدد صحة وبقاء الفرد متمثلة فى فيروس كورونا المُعدى، **فيمكن للباحث القول بأن الإقتصاد الرقمي هو النواه للإقتصاد الأخضر الذي يهدف للحد من مخاطر التدهور البيئي وكذا تحقيق التنمية المستدامة لتلك الموارد البيئية.**

حيث يُعرف الإقتصاد الأخضر Green Economy بأنه: حسب التعريف العملي الذي أصدته برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١١، عرف به الإقتصاد الأخضر بأنه إقتصاد يهدف إلى الحدّ من المخاطر البيئية وإلى تحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي، فالإقتصاد الأخضر يعنى على المستوى الإجماعي بأنه إقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية لدى الإنسان ويحقق الإنصاف الإجماعي والشمولية الإجماعية، وأما على المستوى الميداني فيمكن تعريف الإقتصاد الأخضر بأنه إقتصاد يُوجّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة إستثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة إستخدام الموارد في ظل ظروف تغير المناخ، وإلى تخفيض إنبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي (جهاز شئون البيئة، "الإقتصاد الأخضر"، وزارة البيئة، متاح على [./https://www.eeaa.gov.eg](https://www.eeaa.gov.eg)).

النظم الرقمية والتنمية المستدامة: الأنظمة الرقمية وتقنيات الإقتصاد الرقمي كان لها دور بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في مصر سواء على الصعيد الإقتصادي أو البيئي أو الإجماعي بالدولة، وبات من الواضح لنا جليا أن الإعتقاد على الأنظمة الإقتصادية الرقمية في أداء تعاملاتنا الحياتية اليومية سواء العادية أو الرسمية أصبح ركيزة أساسية لا يمكن التغاضي أو الإستغناء عنها. ولكن الواقع العملي أثبت لنا أن أي تجربة حديثة لا يكتب لها النجاح الكامل دون مواجهة مشاكل عند تطبيقها والتي قد يصعب التعامل معها أو التغلب عليها، أو قد تواجه عوائق تمثل تحدي شاق من أجل عبورها أو نقادها، وأيضاً في ظل التطور الهائل والمستمر هناك دائماً مخاطر تصاحب مسابرة كل ما هو جديد وخاصة في مجتمعاتنا العربية.

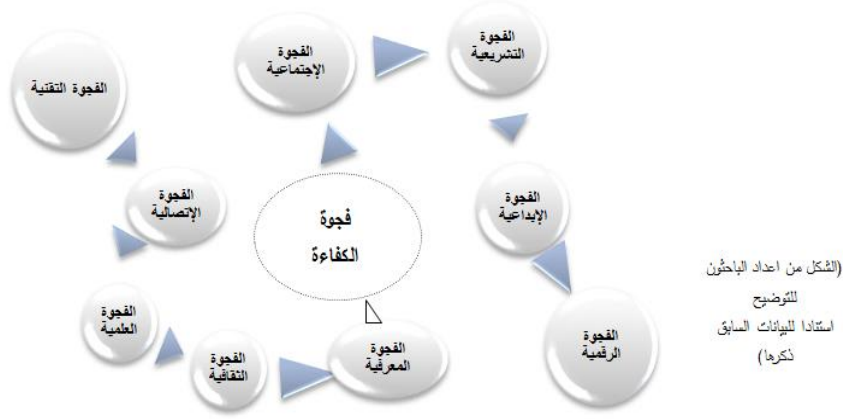
مشكلات التحول الرقمي فى مصر :

الفجوة الرقمية Digital Gap: الفجوة الرقمية هى مصطلح يتكون من جزئين هما:

Gap أي الفجوة التي تعني الفرق التقني في الوسائل، Digital والتي تعني رقماً حسابياً، ويرى البعض أن الفجوة الرقمية حدثت نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة وتأخر وصولها للدول النامية.

أو وفق مفهوم آخر، فالفجوة الرقمية هي المسافة بين كثافة انتشار استخدام شبكة الإنترنت في الدول المتقدمة، وما ينطوي عليه ذلك من تغيير أنماط التفاعل في مجالات التجارة والعلاقات الإنسانية وعلاقات العمل، وبين كثافة إنتشار الشبكة في الدول النامية، هذا وأن الفجوة الرقمية تحمل في طياتها العديد من الفجوات المتمثلة فيما يلي (إخلاص النجار، ٢٠٠٨، ص ١٨٩-٢١٤):

- ١- فجوة التقنية والاتصالات، وهى نتيجة تطور النظم التكنولوجية والمعلوماتية بشكل مستمر بالدول المتقدمة عن الدول النامية.
- ٢- فجوة تعليمية بين الدول المتقدمة والنامية فى نظم التعليم والبحث العلمي والتطوير .
- ٣- فجوة ثقافية وإجتماعية بين الدول المتقدمة والنامية .
- ٤- فجوة في المعرفة والإبتكار والعقل المبدع بين الدول المتقدمة والنامية.
- ٥- فجوة التشريعات والتنظيمات والكفاءة المهنية فى ادارة البيئية الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية.



شكل رقم (1): الفجوة الرقمية والفجوات التابعة لها
ويستدل الباحثون من خلال ما تقدم في إعداد الشكل السابق رقم (1)، حيث يتضح أن الفجوة
الرقمية تتشكل من العديد من الفجوات بداخلها والتي تتعاون تلك الفجوات وتتضافر معا في
نمو الفجوة الرقمية وتعميق حجمها بين الدول المتقدمة والنامية.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة: اعتمد الباحثون على الأساليب والمناهج التالية لتحقيق أغراض الدراسة:

1. **المنهج الوصفي الإستقرائي:** من خلال الإطلاع على الكتب والمراجع والدراسات
والدوريات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة.

2. **المنهج المقارن التحليلي:** استخدمه الباحثون في تتبع أوجه المزايا والعيوب وبيان أثر
تطبيق الميكنة الرقمية على تعاملات قطاع التموين ومنظومة الدعم التموينية محل الدراسة
وما قبل التحول الرقمي في ظل الإعتماد قديما على التعاملات التقليدية.

345 المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو 2022

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أدوات الدراسة:

في الجزء التطبيقي من الدراسة أعتمد الباحث على :

أ) أسلوب المقابلات الشخصية لبعض القيادات، والخبراء، والعاملين بقطاع التمويل والتجارة الداخلية، وكذلك من جانب متلقي التعاملات والخدمات، وذلك من خلال المناقشات التي أعدها الباحث لتغطية فروض الدراسة وتحقيق أهداف البحث.

ب) قوائم الإستقصاء والاستبيان في محاولة لإبراز مدى التفاعل مع البيئة الرقمية، وجوانب التقبل أو الرفض من جانب موظفي الجهاز الإداري للدولة، وللتعرف على آراءهم واتجاهاتهم نحو هذه الأسئلة والتي تم صياغتها بشكل يحقق أهداف الدراسة، حيث تم تصميم استمارة الإستبيان على ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول: ويعني بقياس الإمكانيات الفعلية في مدى تطبيق البيئة الرقمية بقطاع وزارة التمويل والتجارة الداخلية.

المحور الثاني: ويعني بقياس الإمكانيات الفعلية في مدى التطوير الحادث في أداء العاملين بالإدارات المختلفة بقطاع وزارة التمويل والتجارة الداخلية.

المحور الثالث: ويعني بقياس الإمكانيات الفعلية في مدى التطوير الحادث في مستوى أداء تعاملات وخدمات قطاع وزارة التمويل والتجارة الداخلية.

حدود الدراسة: بالنسبة لحدود الدراسة الموضوعية فهي:

1. منظومة البيئة الرقمية: وهي الإمكانيات المادية والفنية والبشرية.
2. تطوير الأداء الحكومي والعاملين به: هي التدريب والمتابعة والتقييم المستمر لتحسين بيئة العمل بالقطاع الحكومي، وتحسين مستوى جودة تقديم الخدمة الحكومية.
3. دعم اتخاذ القرار: هي دعم الإمكانيات المادية والفنية والبشرية لاتخاذ القرارات.
4. الدراسة التطبيقية: من خلال تصميم الاستبيان لكل من مقدم ومُتلقي الخدمة الحكومية.

أما بالنسبة لحدود الدراسة المكانية: تم التركيز على قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية، و حدود الدراسة الزمنية فإنه تمت الدراسة التطبيقية وفقا للوضع فى قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية فى عام ٢٠٢١.

متغيرات الدراسة:

١. الأنظمة الاقتصادية الرقمية (متغير مستقل).
٢. تطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية (متغير تابع).

الإجراءات التطبيقية للدراسة:

فى ضوء أهداف الدراسة والتساؤلات التى تحاول الإجابة عليها، قام الباحثون من خلال الدراسة العملية التطبيقية وجمع البيانات عن الظاهرة المراد دراستها وتحديد الوضع الحالى لها، لذا قام الباحث عن طريق الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي من خلال الاستبانات وتحليل معطياتها للتوصل إلى النتائج وتفسيرها، والوقوف على المشكلات والمعوقات الموجودة فعليا وتحليلها لوضع مقترحات لعلاجه، والتعرف على مدى مساهمة الإقتصاد الرقمي فى تطوير المعرفة والأداء للقطاعات الحكومية محل الدراسة بما يمكنها من المساهمة الإقتصادية والإجتماعية والعلمية والإدارية بشكل تنموي وفعال.

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

بالنسبة لمجتمع الدراسة وهو جميع مفردات الظاهرة التى يدرسها الباحث، لذا مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد التى تقع ضمن موضوع مشكلة الدراسة، وبناءً على أهداف الدراسة تم تحديد المجتمع المستهدف من أفراد الجمهور العام وكذا العاملين بالقطاع الحكومى، وتتمثل العينة المسحوبة من هذا المجتمع فى عينة عشوائية طبقية قوامها (٣٠٠) مفردة جميعها من العاملين بقطاع التموين والتجارة الداخلية، حيث يراعى فيها المتغيرات الديموجرافية من حيث المركز الوظيفي والمستوى التعليمي والعمر وسنوات الخبرة مع المقارنة بينهم.

347 المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

استخدم الباحثون طريقة العينة العشوائية البسيطة، وتم احتساب حجم العينة بمعدل ثقة ٩٥%، وعلى عدد ٣٠٠ مفردة على الأقل، لذا قام الباحث بتوزيع عدد (٣٢٥) استمارة استبيان على العاملين بقطاع وزارة التمويل والتجارة الداخلية وجهاتها المختلفة، وقد تم إسترداد عدد (٣٠٠) استبانة بنسبة ٩٣,٧٥% لم يستبعد أي منها نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة.

أداة الدراسة التطبيقية:

استخدم الباحثون الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا البحث، وذلك لتناسبه مع طبيعة البحث من حيث أهدافه، ومنهجه، ومجمعه، حيث يُعد الاستبيان من أكثر أدوات البحث شيوعاً واستخداماً وعليه تم إعداد استبيان عن أثر تطبيق أنظمة الإقتصاد الرقمي في تطوير أداء تعاملات قطاع وزارة التمويل والتجارة الداخلية، ويتكون استبيان الدراسة من جزئين:

- **الجزء الأول:** يتعلق بالبيانات الشخصية التي تخص أفراد عينة الدراسة (المستوى الوظيفي- المؤهل العلمي - العمر - عدد سنوات الخبرة).
- **الجزء الثاني:** محاور قائمة الإستقصاء لمتغيرات الدراسة:
 - **المحور الأول:** يحتوي على ثلاثة أبعاد تقيس أنظمة الإقتصاد الرقمي بقطاعات وزارة التمويل والتجارة الداخلية.
 - **المحور الثاني:** يحتوي على ثلاثة ابعاد تقيس تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بوزارة التمويل والتجارة الداخلية.
 - **المحور الثالث:** يحتوي على ثلاثة ابعاد تقيس تطوير أداء تعاملات وخدمات وزارة التمويل والتجارة الداخلية.

- وتتم الإجابة على العبارات وفق مقياس ليكرت التدريجي المكون من خمس نقاط تتراوح بين (1) لأوافق تماماً، حتى (5) أوافق تماماً؛ والجدول التالي يوضح ذلك:
جدول رقم (1): يوضح مقياس ليكرت الخماسي

الفئة	الإتجاه
١,٧٩-١,٠٠	تميل الإجابات إلى (غير موافق بشدة)
٢,٥٩-١,٨٠	تميل الإجابات إلى (غير موافق)
٣,٣٩-٢,٦٠	تميل الإجابات إلى (محايد)
٤,١٩-٣,٤٠	تميل الإجابات إلى موافق
٥,٠٠-٤,٢٠	تميل الإجابات إلى (موافق بشدة)

المصدر: لرينسس ليكرت

📌 صدق وثبات الأداة:

١. صدق الأداة: تعتبر الأداة صادقة إن كانت تقيس ما وضعت لقياسه، أو الصفة التي تهدف إلى قياسها، فإذا كانت أداة الدراسة تقيس اتجاه المبحوثين نحو شيء معين، فيجب أن تعطينا النتائج الإتجاه نحو هذا الشيء وليس نحو شيء أو موضوع آخر.

٢. الثبات: معنى ثبات الأداة أن تكون الأداة مماثلة لنفسها بمعنى أن تعطي نفس النتائج حين تطبق أكثر من مرة على فرد لم تطرأ عليه تغيرات في الفترة الفاصلة من شأنها أن تغير من الظاهرة التي تقيسها الأداة. ويوضح ذلك مدى إمكانية الاعتمادية على نتائج قائمة الاستبيان، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

وقام الباحثون بتحديد درجة الثبات والمصدقية للأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة والإتساق الداخلي للتحقق من الصدق ويتضح ذلك من الجدول رقم (1) التالي، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين (٠,٧٤٢، ٠,٩٨٥) وهي درجات مرتفعة وانعكس ذلك على المصدقية التي تراوحت قيمها بين (٠,٨٦١، ٠,٩٩٢)، ومن خلال هذه النتائج أتضح أن القائمة تتسم بالصدق والثبات، وبالتالي فإنها تعتبر صالحة لجمع البيانات بما يحقق

دقة البيانات الأولية المطلوبة وصالحه لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. والجدول التالي يوضح قيم معاملات الثبات والصدق لكل مجموعة أسئلة.

جدول رقم (٢): قيم معاملات الثبات والصدق

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات	البعد
٠,٨٦١	٠,٧٤٢	٩	أنظمة الإقتصاد الرقمي بقطاعات وزارة التموين والتجارة الداخلية
٠,٩٩٠	٠,٩٨١	٩	تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بوزارة التموين والتجارة الداخلية
٠,٩٩٢	٠,٩٨٥	١٢	تطوير أداء تعاملات وخدمات وزارة التموين والتجارة الداخلية
٠,٩٨٩	٠,٩٧٨	٣٠	اجمالي الاستبيان

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفرغ وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

• الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

i. اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's alpha لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة، حيث يوضح مدى إمكانية الاعتمادية على نتائج قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، حيث أن معامل الفا يقع بين (٠، ١) ، وأن قيمة الفا تكون مقبولة بين (٠,٧ و ٠,٨)

جدول رقم (٣): يوضح درجات مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's alpha

درجة القبول	كرونباخ
ممتاز	$\alpha \geq 0,9$
جيد	$0,7 < \alpha < 0,9$
مقبول	$0,6 < \alpha < 0,7$
ضعيف	$0,5 < \alpha < 0,6$
غير مقبول	$\alpha < 0,5$

المصدر: DeVellis, R.F. (2012).

- ii. المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ومعامل الإتفاق والأهمية لمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة.
- iii. معامل الارتباط البسيط لبيرسون Simple Correlation coefficient لمعرفة الارتباط بين متغيرين.
- iv. تحليل الإنحدار المتعدد multi regression analysis لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- v. اختبار "ف" للتأكد من جودة توفيق النموذج "أي جودة توفيق المتغيرات لنموذج الإنحدار وإن المتغير المستقل الداخل في النموذج ذات تأثير معنوي".
- vi. معامل التحديد: لمعرفة نسبة تأثير أو مساهمة المتغير المستقل في إحداث تغير في المتغير التابع.
- vii. اختبار "ت": يقيس تأثير المتغير المستقل على حده على المتغير التابع في النموذج.

وصف عينة الدراسة :

جدول رقم (٤): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي بالشركة

الفئة	التكرارات (ك)	%
إدارة عليا	١٣٧	٦,٤٥
إدارة وسطى	٦٢	٧,٢٠
إدارة تنفيذية	٧١	٧,٢٣
إدارة تقنية	٣٠	٠٠,١٠
المجموع	٣٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي بالشركة، فنجد أن عينة الدراسة البالغ عددها (٣٠٠) مفردة تم توزيعها بنسبة ٤٥,٦% للإدارة العليا، ونسبة ٢٠,٧% للإدارة الوسطى، ونسبة ٢٣,٧% للإدارة التنفيذية، ونسبة ١٠% للإدارة التقنية.

جدول رقم (٥): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرارات (ك)	%
مؤهل متوسط	٢٣	٧,٧
مؤهل فوق متوسط	٤١	٧,١٣
مؤهل عالي	١٣٤	٧,٤٤
دراسات عليا	١٠٢	٩,٣٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، فنجد أن عينة الدراسة البالغ عددها (٣٠٠) مفردة تم توزيعها بنسبة ٧,٧% للمؤهل المتوسط، ونسبة ١٣,٧% للمؤهل فوق المتوسط، ونسبة ٤٤,٧% للمؤهل العالي، ونسبة ٣٤% للدراسات العليا.

جدول رقم (٦): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

المؤهل	ك	%
أقل من ٣٠ عام	٢٤	٨,٠
من ٣٠-٤٠ عام	٥٢	١٧,٣
من ٤٠-٥٠ عام	١٢٨	٤٢,٧
من ٥٠ عام فيما فوق	٩٦	٣٢,٠
المجموع	٣٠٠	١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثين

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب العمر، فنجد أن عينة الدراسة البالغ عددها (٣٠٠) مفردة تم توزيعها بنسبة ٨% لفئة (أقل من ٣٠ عام)، ونسبة ١٧,٣% لفئة (من ٣٠-٤٠ عام)، ونسبة ٤٢,٧% لفئة (من ٤٠-٥٠ عام)، ونسبة ٣٢% لفئة من ٥٠ عام فأكثر.

جدول رقم (٧): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الفئة	ك	%
أقل من ١٠ سنوات	٢٨	٩,٣
من ١٠-١٥ سنة	٤٣	١٤,٣
من ١٥-٢٠ سنة	٥٤	١٨,٠
من ٢٠ سنة -٣٠ سنة	٩٨	٣٢,٧
من ٣٠ سنة فأكثر	٧٧	٢٥,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثين

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، فنجد أن عينة الدراسة البالغ عددها (٣٠٠) مفردة تم توزيعها بنسبة ٩,٣% لفئة (أقل من ١٠ سنوات)، ونسبة

١٤,٣% لفئة (من ١٥-١٠ سنة)، ونسبة ١٨% لفئة (من ٢٠-١٥ سنة)، ونسبة ٣٢,٧% لفئة (من ٢٠-٣٠ سنة)، ونسبة ٢٥,٧% لفئة (من ٣٠ سنة فأكثر).
التحليل الوصفي:

جدول رقم (٨): مدى توافر أنظمة الإقتصاد الرقمي فى تطوير أداء تعاملات قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقاً لآراء عينة البحث (ن=٣٠٠)

الترتيب	الأهمية النسبية	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات
(٣)	٧٥,٨٠	٨٤,١٧	١٥,٨٣	٠,٦٠	٣,٧٩	أنظمة الإقتصاد الرقمي بقطاعات وزارة التموين والتجارة الداخلية
٣	٦٧,٢٠	٧٦,٤٩	٢٣,٥١	٠,٧٩	٣,٣٦	- الإمكانيات الفنية
٢	٧٧,٤٠	٨١,١٤	١٨,٨٦	٠,٧٣	٣,٨٧	- الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي
١	٨٢,٦٠	٨٠,٦٣	١٩,٣٧	٠,٨٠	٤,١٣	- الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية
(٢)	٨٤,٠٠	٨١,٦٧	١٨,٣٣	٠,٧٧	٤,٢٠	تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بوزارة التموين والتجارة الداخلية
٢	٨٤,٦٠	٨٠,٨٥	١٩,١٥	٠,٨١	٤,٢٣	- المتابعة وتقييم أداء العاملين بوزارة التموين والتجارة الداخلية
١	٨٨,٨٠	٨٤,٤٦	١٥,٥٤	٠,٦٩	٤,٤٤	- الاتصال التنظيمي بوزارة التموين والتجارة الداخلية
٣	٧٨,٦٠	٧٧,٦١	٢٢,٣٩	٠,٨٨	٣,٩٣	- تدريب العاملين بوزارة التموين والتجارة الداخلية على الوسائل التكنولوجية الحديثة
(١)	٨٤,٨٠	٧٩,٩٥	٢٠,٠٥	٠,٨٥	٤,٢٤	تطوير أداء تعاملات وخدمات وزارة التموين والتجارة الداخلية
١	٨٧,٦٠	٨٤,٩٣	١٥,٠٧	٠,٦٦	٤,٣٨	- تطوير إجراءات تقديم الخدمات بوزارة التموين والتجارة الداخلية
٢	٨٦,٦٠	٨٧,٧٥	٢١,٢٥	٠,٩٢	٤,٣٣	- ثقافة تقديم الخدمات بوزارة التموين والتجارة الداخلية
٣	٨٠,٤٠	٧٤,١٣	٢٥,٨٧	١,٠٤	٤,٠٢	- الاتصال الفعال مع متلقي

						خدمات وزارة التمويل والتجارة الداخلية
--	--	--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء وطبقاً لآراء عينة البحث
يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:

1. أن أنظمة الإقتصاد الرقمي بقطاعات وزارة التمويل والتجارة الداخلية متوافرة بقطاعات وزارة التمويل والتجارة الداخلية، وأكد ذلك قيم المتوسط التي بلغت ٣,٧٩ ونسبة الإتفاق ٧٥,٨٠% طبقاً لآراء عينة الدراسة، فنجد أن الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية أحتلت المركز الأول بنسبة توافر بلغت ٨٢,٦٠% تليها الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي بنسبة ٧٧,٤٠%، وأخيراً الإمكانيات الفنية بنسبة ٦٧,٢٠%.
2. أن تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بوزارة التمويل والتجارة الداخلية متوافر بنسبة ٨٤,٠% حيث أكد ذلك قيمة المتوسط التي بلغت ٤,٢٠ وقيمة معامل الإتفاق التي بلغت ٨١,٦٧ فنجد أن الإتصال التنظيمي بوزارة التمويل والتجارة الداخلية أحتل المركز الأول من حيث التوافر بنسب ٨٨,٨٠% يليه المتابعة وتقييم أداء العاملين بوزارة التمويل والتجارة الداخلية بنسبة ٨٤,٦٠، ثم تدريب العاملين بوزارة التمويل والتجارة الداخلية على الوسائل التكنولوجية الحديثة بنسبة ٧٨,٦٠%.
3. أن تطوير أداء تعاملات وخدمات وزارة التمويل والتجارة الداخلية بوزارة التمويل والتجارة الداخلية متوفر بنسبة ٨٤,٨٠% بنسبة إتفاق على ذلك بلغت ٧٩,٩٥% حيث أن تطوير إجراءات تقديم الخدمات بوزارة التمويل والتجارة الداخلية أحتلت المركز الأول من حيث التوافر بنسبة ٨٧,٦٠% تليها ثقافة تقديم الخدمات بوزارة التمويل والتجارة الداخلية بنسبة ٨٦,٦٠% ثم الإتصال الفعال مع متلقي خدمات وزارة التمويل والتجارة الداخلية بنسبة ٨٠,٤٠%، ولقد قام الباحث بحساب مدى توافر كل بند من بنود الابعاد الفرعية والجداول التالية توضح ذلك...

✚ مدى توافر تطبيق أنظمة الإقتصاد الرقمي بقطاعات وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقاً
لآراء عينة البحث :

جدول رقم (٩): مدى توافر الإمكانيات الفنية بقطاعات وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقاً
لآراء عينة البحث(ن=٣٠٠)

الترتيب	الأهمية النسبية	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات
١	٧١,٢٠	٦٩,٩٤	٣٠,٠٦	١,٠٧	٣,٥٦	يتوافر الدعم التقني لإعداد التطبيقات الرقمية اللازمة لأداء الأعمال ولخدمة الاتصالات الداخلية والخارجية مع الجهات المستفيدة.
٢	٦٧,٢٠	٥٦,٥٥	٤٣,٤٥	١,٤٦	٣,٣٦	تعتمد الوزارة على الأرشيف الإلكتروني أكثر من الأرشيف التقليدي.
٣	٦٣,٢٠	٦٢,٠٣	٣٧,٩٧	١,٢٠	٣,١٦	تتوافر شبكة تواصل داخلية جيدة تسهل إرسال البيانات والمعلومات أو استقبالها.
	٦٧,٢٠	٧٦,٤٩	٢٣,٥١	٠,٧٩	٣,٣٦	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء طبقاً لآراء عينة البحث
يتضح من بيانات الجدول السابق أن الإمكانيات الفنية بقطاعات وزارة التموين والتجارة
الداخلية إلى حد ما أي بدرجة متوسطة ويؤكد ذلك قيمة المتوسط العام التي بلغت (٣,٣٦)
وقيمة الأهمية النسبية والتي بلغت (٦٧,٢٠%) ويتفق على ذلك نسبة ٧٦,٤٩% من عينة
الدراسة، كما تراوحت قيم متوسطات العبارات الدالة على توافر الإمكانيات الفنية بقطاعات
وزارة التموين والتجارة الداخلية بين (٣,١٦ ، ٣,٥٦) وتراوحت نسبة الاتفاق على ذلك بين
(٦٢,٠٣% و ٦٩,٩٤%)، كما تراوحت قيم الأهمية النسبية بين (٦٣,٢٠% و ٧١,٢٠%)
وعلى ذلك يمكن ترتيب هذه العبارات طبقاً لتوافرها كالتالي:

١. يتوافر الدعم التقني لإعداد التطبيقات الرقمية اللازمة لأداء الأعمال ولخدمة الاتصالات الداخلية والخارجية مع الجهات المستفيدة.

٢. تعتمد الوزارة على الأرشيف الإلكتروني أكثر من الأرشيف التقليدي.

٣. تتوافر شبكة تواصل داخلية جيدة تسهل إرسال البيانات والمعلومات أو استقبالها.

مدى توافر تطوير أداء تعاملات وخدمات قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقاً لآراء

عينة البحث

جدول رقم (١٠): مدى توافر تطوير إجراءات تقديم الخدمات بوزارة التموين والتجارة الداخلية طبقاً لآراء عينة البحث (ن=٣٠٠)

الترتيب	الأهمية النسبية	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات
٤	٨٥,٦٠	٨٢,٧١	١٧,٢٩	٠,٧٤	٤,٢٨	يتم تحسين إجراءات الخدمات من خلال التغذية المرتدة من المستفيدين بهدف تقليل زمن تقديم الخدمة
٢	٨٧,٨٠	٨٥,٨٨	١٤,١٢	٠,٦٢	٤,٣٩	توفر النظم الإلكترونية المستخدمة في أداء التعاملات وتقديم الخدمات الفهم والإدراك الكافي للمحتوى التعريفي ومضمون الخدمة الإلكترونية
٣	٨٧,٢٠	٨٣,٠٣	١٦,٩٧	٠,٧٤	٤,٣٦	يتم تطوير إجراءات الخدمات من خلال نتائج تحليل البيانات المرتبطة بمحددات أداء التعاملات والخدمات الإلكترونية
١	٨٩,٤٠	٨٥,٦٨	١٤,٣٢	٠,٦٤	٤,٤٧	تساهم النظم الإلكترونية المستخدمة في تنمية مهارات العاملين وفي تطوير أساليب تقديم الخدمة
	٨٧,٦٠	٨٤,٩٣	١٥,٠٧	٠,٦٦	٤,٣٨	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء طبقاً لآراء عينة البحث

ينتضح من بيانات الجدول السابق أن تطوير إجراءات تقديم الخدمات بقطاعات وزارة التموين والتجارة الداخلية متوافرة بدرجة مرتفعة ويؤكد ذلك قيمة المتوسط العام التي بلغت (٤,٣٨) وقيمة الأهمية النسبية التي بلغت (٨٧,٦٠%) ويتفق على ذلك نسبة ٨٤,٩٣% من عينة الدراسة، كما تراوحت قيم متوسطات العبارات الدالة على توافر تطوير إجراءات تقديم الخدمات بقطاعات وزارة التموين والتجارة الداخلية بين (٤,٢٨، ٤,٤٧) وتراوحت نسبة الاتفاق على ذلك بين (٨٢,٧١% و ٨٥,٨٨%)، كما تراوحت قيم الأهمية النسبية بين (٨٥,٦٠% و ٨٩,٤٠%) وعلى ذلك يمكن ترتيب هذه العبارات طبقاً لتوافرها كالتالي:

١. تساهم النظم الإلكترونية المستخدمة في تنمية مهارات العاملين وفي تطوير أساليب تقديم الخدمة.
٢. توفر النظم الإلكترونية المستخدمة في أداء التعاملات وتقديم الخدمات والفهم والإدراك الكافي للمحتوى التعريفي ومضمون الخدمة الإلكترونية.
٣. يتم تطوير إجراءات الخدمات من خلال نتائج تحليل البيانات المرتبطة بمحددات أداء التعاملات والخدمات الإلكترونية.
٤. يتم تحسين إجراءات الخدمات من خلال التغذية المرتدة من المستفيدين بهدف تقليل زمن تقديم الخدمة.

وللتحقق من صحة الفرضية قام الباحثون:

- بحساب معامل الارتباط البسيط لبيرسون (Coefficient Correlation Pearson's) بين متغير تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي ومتغير تطوير أداء قطاع التموين والتجارة الداخلية.
- تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي (Multiple Regression Analysis stepwise) لمعرفة درجة تأثير كل بُعد من أبعاد أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي على كل بُعد من أبعاد متغير تطوير أداء قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية.

جدول رقم (١١): متغيرات الفرضية الثانية

الرمز	نوع المتغير	المتغير
X_1	مستقل	أنظمة وأدوات الاقتصاد الرقمي
$X_{1.1}$	مستقل	- الإمكانيات الفنية
$X_{1.2}$	مستقل	- الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي
$X_{1.3}$	مستقل	- الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية
Y_2	تابع	تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بوزارة التموين والتجارة الداخلية
$Y_{2.1}$	تابع	- المتابعة وتقييم أداء العاملين بوزارة التموين والتجارة الداخلية
$Y_{2.2}$	تابع	- الاتصال التنظيمي بوزارة التموين والتجارة الداخلية
$Y_{2.3}$	تابع	- تدريب العاملين بوزارة التموين والتجارة الداخلية على الوسائل التكنولوجية الحديثة

أولاً: مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد متغير تطبيق أنظمة وأدوات الاقتصاد الرقمي وأبعاد متغير تطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية :
جدول رقم (١٢): مصفوفة الارتباط بين تطبيق أنظمة الاقتصاد الرقمي وتطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية

تطوير أداء العاملين				أنظمة وأدوات الاقتصاد الرقمي				المتغيرات	
Y_2	$Y_{2.3}$	$Y_{2.2}$	$Y_{2.1}$	X	$X_{1.3}$	$X_{1.2}$	$X_{1.1}$		
							-	$X_{1.1}$	أنظمة وأدوات الاقتصاد الرقمي
						-	**٠,١٩٨	$X_{1.2}$	
					-	**٠,٨٤٤	**٠,١٦١	$X_{1.3}$	
				-	**٠,٨٦٠	**٠,٨٧١	**٠,٥٩٤	X	تطوير أداء العاملين
			-	**٠,٨١٧	**٠,٩٥٣	*٠,٨٤٠	**٠,١١٥	$Y_{2.1}$	
		-	**٠,٩٤٠	**٠,٧٩٧	**٠,٨٦٢	**٠,٨١٣	**٠,١٨٦	$Y_{2.2}$	
	-	**٠,٩٠٨	**٠,٩٣٦	**٠,٨٤٨	**٠,٩٢٤	**٠,٨٤٢	**٠,٢١٣	$Y_{2.3}$	
-	**٠,٩٧٥	**٠,٩٦٩	**٠,٩٨٣	**٠,٨٤٣	**٠,٩٣٩	**٠,٨٥٣	**٠,١٧٦	Y_2	

** معنوية عند ٠,٠١%

يتضح من بيانات الجدول السابق:

- وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين متغير تطوير أداء العاملين المتمثل في المتابعة وتقييم أداء العاملين وأبعاد متغير أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانيات الفنية - الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي - الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية) حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0,115، 0,953) عند مستوى دلالة 0,01.
- وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين متغير تطوير أداء العاملين المتمثل في الاتصال التنظيمي، وأبعاد متغير أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانيات الفنية - الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي - الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية) حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0,186، 0,862) عند مستوى دلالة 0,01.
- وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين متغير تطوير أداء العاملين المتمثل في تدريب العاملين وأبعاد متغير أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانيات الفنية - الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي - الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية) حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0,213، 0,924) عند مستوى دلالة 0,01.
- وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين متغير تطوير أداء العاملين وأبعاد متغير أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي - الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية) حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0,176، 0,939) عند مستوى دلالة 0,01.

ثانياً: تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي لأبعاد أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي على كل بُعد من أبعاد متغير تطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية
جدول رقم (١٣): نتائج تحليل الإنحدار للفرضية الثانية

المتغير التابع	البيان	β معامل الإنحدار	دلالة اختبارات (t test)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	دلالة اختبار ف (F test)																													
المتابعة وتقييم أداء العاملين	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٨٦٦	٠,٠١	٠,٩٥٥	٠,٩١٢	٠,٠١																													
	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,١٣٩	٠,٠١				الاتصال التنظيمي	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٥٣١	٠,٠١	٠,٨٧٧	٠,٧٦٩	٠,٠١	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,٢٨٠	٠,٠١	تدريب العاملين	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٨٢٢	٠,٠١	٠,٩٣٣	٠,٨٧٠	٠,٠١	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,٢٤٥	٠,٠١	الإمكانات الفنية	٠,٠٥٩	٠,٠٥	تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٧٣٩	٠,٠١	٠,٩٤٥	٠,٨٩٤
الاتصال التنظيمي	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٥٣١	٠,٠١	٠,٨٧٧	٠,٧٦٩	٠,٠١																													
	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,٢٨٠	٠,٠١				تدريب العاملين	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٨٢٢	٠,٠١	٠,٩٣٣	٠,٨٧٠	٠,٠١	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,٢٤٥	٠,٠١		الإمكانات الفنية	٠,٠٥٩	٠,٠٥				تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٧٣٩	٠,٠١	٠,٩٤٥	٠,٨٩٤	٠,٠١	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,٢٢٦	٠,٠١		
تدريب العاملين	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٨٢٢	٠,٠١	٠,٩٣٣	٠,٨٧٠	٠,٠١																													
	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,٢٤٥	٠,٠١																																
	الإمكانات الفنية	٠,٠٥٩	٠,٠٥																																
تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة	الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية	٠,٧٣٩	٠,٠١	٠,٩٤٥	٠,٨٩٤	٠,٠١																													
	الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي	٠,٢٢٦	٠,٠١																																

المصدر : من إعداد الباحثين في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

- وجود أثر دال احصائياً لمتغير أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية - الإمكانات البشرية والتدريب التكنولوجي) على المتابعة وتقييم أداء العاملين كأحد أبعاد تطوير أداء العاملين إذ بلغ معامل التحديد (٠,٩١٢) أي أن الإمكانات المادية والبنية

المعلوماتية التكنولوجية والإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي تساهم في تحسين المتابعة وتقييم أداء العاملين بنسبة (٩١,٢%) وتفسر التغيرات الحادثة فيه، وأن متغير الإمكانيات الفنية خرج من النموذج لضعف تأثيره في وجود هذين المتغيرين وهذا لا ينفي تأثيره منفرد.

- وجود أثر دال احصائياً لمتغير أنظمة أدوات الاقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية - الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي) على **الاتصال التنظيمي** كأحد أبعاد تطوير أداء العاملين إذ بلغ معامل التحديد (٠,٧٦٩) أي أن الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية والإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي تساهم في تحسين **الاتصال التنظيمي** بنسبة (٧٦,٩%) وتفسر التغيرات الحادثة فيه، وإن متغير الإمكانيات الفنية خرج من النموذج لضعف تأثيره في وجود هذين المتغيرين وهذا لا ينفي تأثيره منفرد.

- وجود أثر دال احصائياً لمتغير أنظمة أدوات الاقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية - الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي) على **تدريب العاملين** كأحد أبعاد تطوير أداء العاملين إذ بلغ معامل التحديد (٠,٨٧٠) أي أن الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية والإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي تساهم في تحسين **الاتصال التنظيمي** بنسبة (٨٧,٠%) وتفسر التغيرات الحادثة فيه.

- وجود أثر دال احصائياً لمتغير أنظمة أدوات الاقتصاد الرقمي المتمثلة في (الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية - الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي) على **تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة** إذ بلغ معامل التحديد (٠,٨٩٤) أي أن أنظمة وأدوات الاقتصاد الرقمي تساهم في تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بنسبة (٨٩,٤%) وتفسر التغيرات الحادثة فيه. وإن متغير الإمكانيات الفنية خرج من النموذج لضعف تأثيره في وجود هذين المتغيرين وهذا لا ينفي تأثيره منفرد.

القرار: رفض فرض الدراسة القائل: لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي وبين تطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية.

وقبول الفرض البديل القائل توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي وبين تطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية.

نتائج الدراسة

١. النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة:

(١) تتوافر أنظمة الإقتصاد الرقمي بقطاعات وزارة التموين والتجارة الداخلية بنسبة اتفاق ٧٥,٨٠% طبقاً لآراء عينة الدراسة، فنجد أن الإمكانيات المادية والبنية المعلوماتية التكنولوجية احتلت المركز الاول بنسبة توافر بلغت ٨٢,٦٠% تليها الإمكانيات البشرية والتدريب التكنولوجي بنسبة ٧٧,٤٠% واخيراً الإمكانيات الفنية بنسبة ٦٧,٢٠% ، وهذا يعني أن هناك إعتقاد على أنظمة الإقتصاد الرقمي بالقطاع ولكن هذه النسبة في حاجة إلى العمل على زيادتها من خلال زيادة المخصصات المادية لتدعيم البنية المعلوماتية التكنولوجية، وكذلك العمل على زيادة تأهيل الكوادر البشرية والفنية بالقطاع.

(٢) يتوافر تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بوزارة التموين والتجارة الداخلية بنسبة ٨٤% فنجد أن الإتصال التنظيمي بوزارة التموين والتجارة الداخلية احتل المركز الاول من حيث التوافر بنسبة ٨٨,٨٠% يليه المتابعة وتقييم أداء العاملين بوزارة التموين والتجارة الداخلية بنسبة ٨٤,٦٠%، ثم تدريب العاملين بوزارة التموين والتجارة الداخلية على الوسائل التكنولوجية الحديثة بنسبة ٧٨,٦٠%، ولكن هذه النسبة غير كافية ويجب العمل على زيادة تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بقطاع التموين والتجارة الداخلية من خلال

العمل على التوسع في تدعيم الإتصال التنظيمي بين المستويات الوظيفية العليا والوسطي والأساسية بالقطاع ووجود جهات حيادية مختلفة تعمل على تقييم أداء العاملين، وكذلك توفير المزيد من البرامج والدورات التدريبية للعاملين.

٢. النتائج الخاصة بفروض الدراسة:

- اثبتت الدراسة رفض فرض الدراسة الأول القائل: لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي وبين تطوير أداء قطاع التموين والتجارة الداخلية وقبول الفرض البديل القائل توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي وبين تطوير أداء قطاع التموين والتجارة الداخلية.
- اثبتت الدراسة رفض فرض الدراسة الثاني القائل: لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي وبين تطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية وقبول الفرض البديل القائل توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أنظمة وأدوات الإقتصاد الرقمي وبين تطوير أداء العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية.

توصيات الدراسة

بناء على ما تم إستعراضه فإن البحث يوصي بما يلي:

على مستوى القطاع الحكومي:

1. تعزيز وتدعيم العمل على التوسع فى إنشاء البنية التحتية التكنولوجية جيدة تستوعب المزيد من حجم البيانات والمعلومات والتعاملات الإلكترونية بالقطاع الحكومي، مع العمل على التطوير وإجراء عمليات المتابعة والتقييم والصيانة لما هو منفذ من تلك البنية التحتية التكنولوجية، وذلك من خلال زيادة الدعم الفني والمادي والتقني والمخصصات المالية اللازمة لذلك، وامداد بيئة العمل الحكومي بما هو لازم وضروري ومتطور وحديث من التقنيات والأساليب التكنولوجية والتطبيقات والأجهزة الرقمية.
2. تعزيز الإمكانيات الفنية للعمل الرقمي من خلال توفير كوادر قيادية وبشرية مدربة تكنولوجيا وتعتمد على الأساليب الفنية فى وضع وتنفيذ الرؤي والاستراتيجيات الإدارية، مع ضرورة وضع أطر للمتابعة ولتقييم الأداء مع مراعاة المرونة فى الإستجابة لعلاج النتائج الغير مرغوب فيها ومواجهة المتغيرات الغير متوقع حدوثها.
3. العمل على رقمنة وميكنة وتطوير جميع التعاملات والخدمات الحكومية، والإستفادة من مخرجات البيئة الرقمية لما لها من إمكانيات حقيقية لا يمكن تغاضيها فى أغراض صناعة ودعم وإتخاذ القرارات، وفى التنبؤ بالأحداث المستقبلية من أجل تقادي أي مشكلات أو تجنب أي مخاطر مع ترشيد الموارد وتوفير بيانات فعلية عن الإستهلاك الفعلي، وتوفير تقدير فعلي للإحتياجات المطلوبة مع تحقيق الإدارة الأملل للمخزون الإستراتيجي.

على مستوى قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية:

١- تعزيز المزيد من فرص تحقيق الإستفادة القصوى من البيئية الرقمية من خلال العمل المستمر على ميكنة جميع الخدمات والتعاملات الحكومية، وتطوير جودة الأداء الإداري للمنتج والخدمة المقدمه، من خلال مزيد من تبسيط الإجراءات وتقليص زمن الحصول عليها بأقل مجهود.

٢- تعزيز وتكثيف النقاط والمراكز التكنولوجية لتقديم الخدمات والتفاعل مع المواطنين، وايضا منافذ تقديم التعاملات والخدمات الحكومية، والمناطق الخدمية اللوجيستية، والسلاسل التجارية، ومعارض السلع والخدمات الغذائية بأسعار معقولة ومناسبة مع ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي وتغطية كافة القرى والريوع الأكثر احتياجا والمناطق النائية بالمحافظات البعيدة وكذلك المدن الجديدة التي يتم إنشاؤها والغير منتشر فيها منافذ تقديم الخدمات التموينية، بإعتبار أن تلك المنافذ هي ذراع الحكومة لضبط الأسعار والتحقق من جودة المنتجات بالأسواق الإستهلاكية.

٣- تعزيز وتكثيف دور الجهات الإشرافية والرقابية مع توفير التدريب التكنولوجي وتطوير أساليب الفحص والمراجعة والتقييم والمتابعة التكنولوجية للأداء الإداري من أجل تحقيق المزيد من ضبط ومتابعة ورقابة للأسواق الداخلية والوقوف بدقة على مستوى وجودة الأداء الإداري، وأيضا تحقيق سرعة المكاشفة عن أي وجه للتلاعب او الغش او الإحتكار غير المبرر.

المراجع

- ابراهيم عبد الوكيل الفار، تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، ط ٢ ، القاهرة: دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠.
- إخلاص النجار، مصطفى مهدي، "الإقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية فى الوطن العربي"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٢، مايو ٢٠٠٨، ص ص ١٨٩-٢١٤.
- سارة ناصح، مناخ ملائم: جائحة كورونا وحتمية التحول للإقتصاد الرقمي فى مصر، وحدة الدراسات الاقتصادية، ٦ سبتمبر ٢٠٢٠.
- سمية حفني حمدان، إطار مقترح لقياس أثر البيئة الرقمية الذكية على تطوير الأداء ودعم إتخاذ القرار بالقطاع الحكومي، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٢١.
- عبد الحميد عبدالفتاح المغربي ، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها، عنوان الدورية بحث منشور ، المؤتمر العلمي السنوي العشرون ، ٢٠-٢٢ أبريل ٢٠٠٤، جامعة المنصورة : كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، ٢٠٠٤.
- علاء المصرى، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على جودة الخدمة، دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالى، جامعة عين شمس ، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، ٢٠١٤م.
- فريد النجار، الإقتصاد الرقمي "الإنترنت وإعادة هيكلة الإستثمار"، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧.
- مها محمود أبوزيد، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٥٦، العدد الثالث، يوليو ٢٠١٩.
- مى جادالله وآخرون، تطوير منظومة الإستهداف لبطاقات السلع التموينية فى جمهورية مصر العربية ، مرصد عدالة التنمية، ٢٠١٤.

- Austin Bonnie J; Bosk Emily A. (2007). Administrative simplification project: case study Council for Affordable Quality HealthCare (CAQH). Washington, D.C. Academy Health.
- Don Tapscott, The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence, New York: McGraw-Hill, ISBN 0-07-063342-8.,published year: 1995,p.6
- Ido, Y. , The Political Economy of Food Subsidy Reforms in Egypt since 2000s: Swinging between universalism and targeting , Institute of Developing Economies, 1-25 ,2018.
- Mak, Sioe T, Sioe T Mak:" New Technologies for smart Grid Operation" ,IOP Publishing: Bristol,England(Temple Circus, Temple Way, Bristol BS1 6HG,UK), January2015,p 21.
- Mustafa Abdalla , Sherine Al-Shawarby , " The Tamween Food Subsidy System in Egypt" ,Book Title: The 1.5 Billion Qustion: Food,Vouchers, or Cash Transfer?,chapter.3 , p.107, sep.28,2017.

IMPACT OF EMPLOYING DIGITAL ECONOMIC APPLICATIONS IN DEVELOPING ADMINISTRATIVE PERFORMANCE OF SECTOR OF MINISTRY OF SUPPLY AND INTERNAL TRADE

Muhammed I. Emam⁽¹⁾; Eman A. Hashim⁽²⁾;
El-Sayed M. El Horbaty⁽³⁾ and Nahed M. Arnous⁽⁴⁾

- 1) Grad. Student, Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University
3) Faculty of Computers and Information, Ain Shams University
4) Central Agency for Organization and Administration

ABSTRACT

The study aimed to focus on the role of digital economic systems with its various means and tools in developing the performance of the transactions and activities of government sectors, especially the sector of the Ministry of Supply and Internal Trade, as one of the most important and largest government sectors and most dealing with all segments of Egyptian society, With the aim of working on developing government performance, increasing production and national income, for sustainable development of the available resources, facing fluctuations and sudden economic changes, and supporting sound decision-making.

As well as improving the procedures for providing government services in the most efficient manner and in the least time and effort, while presenting all data and information with credibility and transparency, and providing guarantees for their protection; This is

المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢

369

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

based on the advanced technological tools and techniques provided by the digital environment in achieving the desired goals.

The study also recommends the need to work on increasing the culture of identification and awareness-raising initiatives about the benefits of digital platforms and tools for all those who deal with them by various possible means, while working to improve them and expand their reach, While reducing the dispersal of its launch and simplifying the procedures and steps to deal with it, as well as following up on its implementation and conducting questionnaires to obtain opinions about it, With the need to consider evaluating the results and comparing them before and after implementation, taking into consideration the social and environmental standards and conditions of the Egyptian society when using and applying these digital technologies, tools and applications.

Keywords: digital economy, digital transformation, digital environment, performance development